# مؤتمر يوصي الأحزاب بامتلاك برنامج سياسي مدون وواضح

نشر: 2009/6/15 الساعة 00:51 a.m. ( GMT+3 )

## 62 خبيرا دوليا يناقشون أبعاد الإصلاح السياسي في الدول العربية

**عمان - الغد -** نظم مركز القدس للدراسات السياسية أمس مؤتمرا حول "الديمقراطية في الحياة الداخلية للأحزاب السياسية العربية" بمشاركة 62 خبيرا من خمس دول عربية هي الأردن ولبنان وفلسطين والعراق، إضافة لألمانيا.

المؤتمر، الذي نظم بالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناور، جاء في إطار برنامج الديمقراطية والإصلاح السياسي في العالم العربي الذي أطلقه المركز في العام 2006.

وتحت عنوان "مأزق الديمقراطية في الأحزاب الحاكمة في العالم العربي" عرض أستاذ العلوم السياسية في جامعة بيرزيت الدكتور باسم الزبيدي ورقة عمل استعرض خلالها الإشكالات التي تعاني منها الأحزاب في المنطقة العربية وتحديدا الحاكمة منها، فقال إنه "رغم اختفاء حكومات الحزب الواحد في الكثير من البلدان العربية حيث ترفض أنظمتها تغيير هيكلتها وأسلوبها وأدواتها وتجديد مناهجها لاستيعاب المستجدات ومواجهة مقتضيات التطور والتنمية وإقامة الحكم الرشيد، نجدها تصر على الاستمرار في السلطة في عالم تغيرت فيه الظروف والشروط والسياسات حتى بدت هذه الأحزاب متناقضة مع محيطها وعاجزة عن حل الصعوبات التي تواجهه مجتمعاتها وأنظمتها السياسية والاقتصادية".

ويورد الزبيدي الحالة الفلسطينية نموذجاً لأزمة الديمقراطية التي تعاني منها الأحزاب الحاكمة في العالم العربي، مشيرا إلى أن حركة فتح تعاني كغيرها من الأحزاب الحاكمة العربية من إشكاليات أبرزها القيادة الشخصانية والموروث السري وغياب الانتخابات الداخلية وطغيان روح الهيمنة وضعف تقاليد المساءلة وشيخوخة أعضاء هذه الهيئات.

من جانبه، حاول نائب مدير المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية الدكتور باسل حسين الإجابة عن تساؤل "هل يمكن أن تكون هناك ديمقراطية في حزب طائفي أو مذهبي". وأورد الباحث العراقي أنه بالنظر إلى عدم الانسجام المذهبي داخل المجتمع العراقي وتنوعه فإن الأحزاب الإسلامية لا بد وأن تكون طائفية بالضرورة.

ويعترف الباحث العراقي أن سلوك الأحزاب الدينية لم يكن سلوكا ديمقراطياً لأن الغالب على سلوكها هو الصراع على السلطة سعيا للانقلاب على الديمقراطية، كما أن هذه الأحزاب لم تشهد أية مراجعات فكرية أو فلسفية عن نقد تجربتها الديمقراطية.

وقدم الباحث الأردني وأستاذ العلوم السياسية في جامعة اليرموك الدكتور نظام بركات ورقة عمل حول "الديمقراطية في الأحزاب الإسلامية.. أوجه التقدم والقصور"، قال فيها إن المؤسسات الحزبية الإسلامية قبلت العمل ضمن معادلة المعارضة السلمية والمشروعة للحكم، وقبلت الانتظار إلى أن يتاح لها المجال للانتصار في المرات القادمة والفوز بالحكم.

وأوضح أن الأحزاب الإسلامية عملت على خلق وتطوير مؤسسات المجتمع الموالية لها؛ حيث تؤمن الدعم المادي والمعنوي وتعطيها الفرصة لتكتيل القوى السياسية حول برنامجها الانتخابي.

أستاذة العلوم السياسية في الجامعة اللبنانية الدكتورة هدى رزق تناولت مسألة الديمقراطية في الأحزاب الليبرالية.. قراءة أولية في نموذج حزب لبناني".

وأكدت على ضرورة التمييز بين الديمقراطية والليبرالية، مبينة أن عدم التمييز يعطي للتيارات الليبرالية الحق في مصادرة رصيد الديمقراطية.

بدوره، تحدث الباحث في المعهد الفرنسي للشرق الأدنى في سورية محمد جمال باروت عن "مأزق الديمقراطية في الأحزاب القومية واليسارية العربية، بقوله "تأثرت مجمل هذه الأحزاب بعد انهيار المنظومة السوفيتية برياح الموجة الديمقراطية الثالثة، التي اقترنت باتجاهات ليبرالية جديدة مفرطة في التوجه إلى اقتصاد السوق، وتبجيل قيمه".

وتابع أنه وفي العديد من المقاربات طرح مفهوم المجتمع المدني عبر علاقته بمسألة التحول الديمقراطي، مشيرا الى أنه سادت فجوة بين البنية التنظيمية التسلطية التي تقوم على المركزية الديمقراطية، وبين البنية السياسية التي تطرح خطاً سياسياً ديمقراطيا، والبنية الفكرية المتحولة حديثاً من الراديكالية الفكرية اليسارية والقومية والشيوعية إلى الديمقراطية.

وقدم الباحث في مركز القدس للدراسات السياسية محمد الزيود ورقة عمل حول "مأزق الديمقراطية داخل أحزاب الوسط - الأردن نموذجاً"، موضحا أن أحزاب تيار الوسط الأردنية تعيش مأزقا حقيقيا في تطبيق الديمقراطية في حياتها الداخلية.

وفي إطار جلسة معايير الحد الأدنى للديمقراطية في حياة الحزب السياسي الداخلية، عرض مستشار السياسة الخارجية للمجموعة

البرلمانية لحزبي الاتحاد الديمقراطي المسيحي والاتحاد الاجتماعي المسيحي في الجمعية الوطنية الألمانية هانز مارتين تجربة ألمانيا في مجال الديمقراطية الداخلية للأحزاب.

كما عرض الباحث اللبناني رغيد الصلح لتجربة الديمقراطية في الأحزاب العربية من خلال عرض حالة لتجربة الأحزاب اللبنانية والانتخابات النيابية الأخيرة التي جرت في السابع من الشهر الحالي.

واعتبر الصلح أن تطبيق الديمقراطية في الأحزاب يتطلب بنية ديمقراطية تنطلق من أسفل الهرم أي قاعدة الحزب إلى رأسه أي القيادة، وأن معالم هذه البنية تبرز في نظام الحزب الداخلي وتمارس عن طريق الانتخاب وتوزيع المهام.

وأوصى المشاركون في أعمال المؤتمر بضرورة امتلاك الحزب لبرنامج سياسي مدون وواضح ومعلن وأن يمتلك الحزب نظاما داخلياً يحدد دور الحزبيين وحقوقهم وأن يجري اختيار القيادات الحزبية وعلى كافة المستويات عبر الانتخاب وأن تنعقد مؤتمرات حزبية تكون مجالا لمناقشة سياسات الحزب وأداء هيئاته القيادية وأن تقدم القيادات الحزبية موازنة عامة تبين مصادر تمويل الحزب.